حوكمة الشركات التجارية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

Commercial Corporate Governance under Artificial Intelligence Applications

أ.م.د. نصر محمد سعيد البلعاوي
كلية القانون - جامعة جدارا

Assist.Prof.D.Nasir Mohammad Saeed Albalawi
College of Law– Jadara Uni.-Jordan

المستخلص

تناول الباحث موضوع حوكمة الشركات التجارية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتم التطرق للحديث عن ماهية الحوكمة من خلال بيان تعريفها وبيان آلياتها وبيان أهميتها في المبحث الأول من البحث، ومن ثم التطرق للحديث عن دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات وآلياته في المبحث الثاني، وتمحور مشكلة البحث في بيان ما إذا كانت النصوص القانونية المنظمة لمسألة حوكمة الشركات تتقبل إدخال التحول الرقمي بها وبيان دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز فاعلية الشركات من خلال الحوكمة، واتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها أنه تسهم الحوكمة في تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول بما يعمل على تدعيم نشاط الشركات التجارية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، من أهمها ضرورة إلتزام الشركات بقواعد الحوكمة لما في ذلك انعكاس على وضعها المالي وتطورها وتعزيز مكانتها التنافسية في القطاع التجاري.

Abstract

The researcher addressed the Commercial corporate governance under artificial intelligence applications, The talk about what governance is through a statement of its definition, a statement of its mechanisms and an indication of its importance in the first topic of the research, Then to talk about the role of AI applications in corporate governance and its mechanisms in the second research, The problem of research is centered on a statement whether legal texts regulating corporate governance accepts the introduction of digital transformation and Statement of the role of artificial intelligence in enhancing corporate effectiveness through governance, and the researcher followed the descriptive approach and the analytical approach to answer the problem of the study. The researcher reached many results, the most prominent of which is that governance contributes to reducing the risks related to financial and administrative corruption that companies and countries face, which works on strengthen the activity of commercial companies, The study reached a number of recommendations, The most important of which is the need for companies to adhere to the rules of governance, as this reflects on their financial position and development and enhancing their competitive position in the commercial sector

Keywords: Governance ,Administrative corruption, Digital transformation, Upgrading companies, Financial corruption

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1033

١. المقدمة

مما لاشك فيه أن الشركات التجارية تشكل العصب الحساس في اقتصايات أي دولة كانت على اعتبار أنها تشكل حلولاً للدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبنفس الوقت توفير الفرص للعاملين والمساهمة في اقتصاد الدولة بشكل أساسي وكل هذا بدوره يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة كلما كامت مزدهرة من هذه الناحية.

ولما كان نظام الحوكمة يهدف بشكل أساسي إلى ضبط المعايير الإدارية والمالية في الشركات التجارية وهو النظام الذي يتم من خلاله بيان كفاءة الشركات المالية والإدارية، ونتيجة لذلك ظهر لدينا ما يعرف بنظام حوكمة الشركات والذي يمكن تعريفه بأنه الإجراء الإداري والإشرافي والتنسيقي الذي يهدف بشكل مباشر إلى عكس مصداقية الشركة في إدارتها ورعاية مصالحها وإيجاد علاقة ما بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين فيها والمتعامين مع الشركة في بعض الأحيان.

ومما لاشك فيه أن المشرع الأردني مثله مثل باقي التشريعات الوطنية يسعى دائماً إلى تحديث المنظومة القانونية لديه وبما يتلاءم مع ما يعرف بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي معه أصدر المشرع الأردني بسنة (٢٠١٧) ما يعرف بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة لسنة (٢٠١٧)، رغبة منه في تطبيق نظام الحوكمة في الشركات في الأردن لما في ذلك من تقدم ورفعة للشركات التجارية.

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبته تقنيات الذكاء الاصطناعي في مسألة حوكمة الشركات باعتبار أن العالم أجمع في الوقت الحالي متأثر بما يعرف بالتحول الرقمي، وعليه قد يتم إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف قياس مجى التزام الشركات بنظام الحوكمة وبالتالي تقليل هامش الخطأ في أعمال مجلس الإدارة مما يسهم في تحقيق غايات الشركة والذي يرافقه بث الطمأنينة في نفوس المستهمين والمتعاملين في الشركة وهذا يعزز من مبدأ الميزة التنافسية في الشركة مما يدفعها نحو التطور والنمو، وسيقوم الباحث في هذه الدراسة ببيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات وبيان الآليات المتبعة في ذلك

١,١ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى فاعلية إدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز نظام حوكمة الشركات وبنفس الوقت بيان معايير وضوابط الحوكمة ومدى التزام الدول بتطبيقها عملياً بالاستناد إلى التعليمات والأنظمة الصادرة لهذه الغايات في كل من الأردن والتشريعات الوطنية المقارنة للوقوف على جوانب القصور وبيان الأوجه الإيجابية، وعليه تنقسم أهمية الدراسة إلى ما يلي :

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

أولاً: الأهمية النظرية: من المؤمل أن تعالج الدراسة موضوع الإشكالية المطروحة من خلال الوصول إلى نتائج وتوصيات تجيب على تساؤولات الدراسة حسبما ورد في القوانين أو الأنظمة أو التعليمات المتعلقة بموضوع الدراسة واجتهادات القضاء وآراء الفقهاء، ومن جهة أخرى تتجه غالبية الدول في الوقت الحالي إلى ما يعرف بالتحول الرقمي في أعمالها وإن البحث في أوجه القصور في التشريعات حتما سيؤدي إلى زيادة فاعلية عمل الشركات وتطبيق مبدأ الحوكمة ليحقق الغاية من إيجاده.

ثانياً: الأهمية العملية: من الناحية العملية، هناك أهمية كبيرة بالنسبة لمن يعمل في الشركات والمتعاملين مع الشركات التجارية من خلال النتائج والتوصيات التي ستحققها هذه الدراسة.

١,٢ أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في معالجة موضوع التحول الرقمي ودوره في حوكمة الشركات التجارية، بحيث سيقوم الباحث بتسليط الضوء على الموضوع من خلال استعراض النصوص القانونية الناظمة لموضوع حوكمة الشركات ومن ثم بيان كيفية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع حوكمة الشركات لتحقيق أكبر فاعلية في أداء الشركات..

١,٣ مشكلة الدراسة

تمحور إشكالية الدراسة في بيان مدى كفاية النصوص القانونية الناظمة لموضوع إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مسألة حوكمة الشركات، وبيان ما إذا قامت التشريعات بتهيئة البيئة القانونية الآمنة للتعاملات الرقمية خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم حالاً، وبالتالي بيان ما إذا النصوص القانونية المنظمة لمسألة حوكمة الشركات تتقبل إدخال التحول الرقمي بها وبيان دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز فاعلية الشركات من خلال الحوكمة.

١,٤ منهج الدراسة

سيقوم الباحث باتباع المنهج الوصفي من خلال وصف مشكلة الدراسة، وسيقوم الباحث باتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الناظمة للموضوع وربطها مع ما جاء في الفقه واجتهادات المحاكم.

٢. المبحث الأول: التعريف بحوكمة الشركات

سيقوم الباحث ببيان ماهية نظام الحوكمة من خلال التطرق إلى التعريفات الفقهية التي حاولت إيجاد تعريف لها في المطلب الأول من هذا المبحث، ومن ثم سيقوم الباحث ببيان دور الحوكمة في رفع كفاءة الشركات التجارية في المطلب الثاني وعلى النحو التالي:

٢,١ تعريف الحوكمة

في بداية الأمر، لابد لنا من الإشارة إلى أن الشركات التجارية تعد العصب الحساس في الدائرة الاقتصادية في أي دولة كان ، وحتى يتم ضمان استمرارية عمل الشكة بشكل فعال كان لابد من إيجاد نظام قانوني تكون مهمته الأساسية ضبط الشركة من الناحية الإدارية والمالية وهذا ما يعرف بحوكمة الشركات، فيشار إلى تعريقف الحوكمة بأنه "النظام القانوني الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه الشركات التجارية بحيث يعمل بشكل أساسي على تحديد آليات توزيع المهام والمسؤوليات الحقوق بين مختلف المشاركين في الشركة مثل المديرين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة والمساهمين فيه، ولا يمكن إغفال أن الحوكمة تدعم ما يعرف بالميزة التنافسية للشركة التجارية ."

وفي تعريف آخر للحوكمة، أشار جانب من الفقه إلى أن الحوكمة هي "أحد أحدث المناهج الإدارية الحديثة والتي تستخدم بهدف الرقابة والتنظيم على أعمال الشركات

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1033

التجارية وبنفس الوقت تنظيم العلاقة ما بين الشركات والمساهمين والمتعاملين مع الشركة، وبنفس الوقت يسهل نظام الحوكمة في إضفاء طابع الصدق والشفافية على أداء الشركة مما يحقق العدالة والمساواة ما بين المتعاملين مع الشركة والمساهمين فيها وبنفس الوقت ضمان حقوق الشركة وتسهيل عمليات اتخاذ القرارات وأسس التقييم والمتابعة ."

وبشكل أساسي إن الحوكمة تهدف إلى إيجاد الطريقة المثلى لوضع الأهداف ووضع هيكل يسهم في خلق التغيرات في أنشطة الشركة لما هو أفضل وبما يحقق الرؤيا التي أجدت الشركة من أجلها، والشيء بالشيء يذكر، إن مسألة حوكمة الشركات هو أمر قديم النشأة حيث ترد الحوكمة إلى كلمة إغريقية يفهم منها قدرة كابت السفينة في السيطرة على القارب في ظل الظروف الجوية الصعبة التي قد تواجهه في مسار رحلته في عرض البحر، وأشار جانب من الفقه إلى أن فقهاء القانون الأمريكيين جاءوا بأن حوكمة الشركات جاءت بناءً على ردة فعل على الفجوة الكبيرة التي تفصل المساهمين عن أعضاء مجلس إدارة الشركة وبنفس الوقت رد كل ما ينجم عن سوء إدارة الشركة واستخدام القوة والسلطة من قبل القائمين على إدارة الشركة .

وفي هذا الصدد، يرى الباحث أن الهدف الأساسي والأهمية الكبرى لإيجاد نظام الحوكمة ظهرت في ظل حالات الإفلاس أو الإعسار والأزمات المالية الكبيرة التي تمر بها الشركات في الوقت الحالي خصوصاً بعد ما شهدته الشركات من نتائج جائحة كورونا، وبنفس الوقت إن الإفصاح المالي الغير صحيح وعدم وجود معيار واضح لتحديد العلاقة ما بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين في الشركة كل ذلك يخلق صعوبات أمام المساهمين والمتعاملين مع الشركات وبنفس الوقت يؤدي إلى غياب الرؤية الاستراتيجية للشركة مما يضعها في موقف صعب خصوصاً في ظل تحقيق أهداف الميزة التنافسية.

٢,٢ الحوكمة ودورها في رفع كفاءة الشركات

لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبه نظام حوكمة الشركات في إعادة الشركات التجارية إلى إعادة الشركات إلى مسارها الصحيح خصوصاً بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تشهدها الشركات في ظل الإدارات المتعاقبة التي تنتهج النهج ذاته دون وجود تطوير أو تحديث على المنظومة الإدارية في الشركة، وفي هذا استعراض للخسائر الفادحة التي لحقت في أسواق جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية بسبب ترهل الإدارة في الشركات التجارية وبنفس الوقت نتيجة للتعلاعب في حسابات الشركة، فكل هذه المشاكل يأتي حلها في حال تم تطبيق نظام حوكمة فعال .

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبه نظام الحوكمة في كبح ما يعرف بالفساد المالي والإداري في الشركات التاجرية والذي يخسر الشركات الملايين من الدنانير سنوياً وبنفس الوقت إن نظام الحوكمة قد يؤدي إلى تدعيم نشاطات الشركة من خلال إيجاد خطة واضحة المعالم تتماشى مع رؤى الشركة، وكل هذا يتحقق في حال تم تطبيق نظام الحوكمة وبما يتوافق مع سياسات الشركة وكل ذلك ينعكس إيجاباً على زيادة ثقة المستثمرين وعلى معايير الشفافية والدقة والوضوح في الشركة .

وخلاصة القول، تعد حوكمة الشركات الوسيلة الأمثل في الوقت الحالي حيث أنها تؤدي إلى إحداث توازن في حالة تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة والمصالح الأخرى، وتزداد أهمية الحوكمة للشركات التجارية في حال وجود رغبة لدى الشركات في الازدهار في الأسواق العالمية التي تتسم بالتنافسية ويعود الالتزام بما جاء بمعايير الحوكمة الطريقة الأمثل للوصول إلى أهداف الشركة وبما يعود بالنفع على مالكي ومديري الشركات والمساهمين وبنفس الوقت زيادة الشفافية والإفصاح من خلال المساعدة على استمرارية الشركة وإدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

٣. تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في الحوكمة

سيقوم الباحث ببيان مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي في المطلب الأول من هذا المبحث، ومن ثم سيقوم الباحث ببيان كيفية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة حوكمة الشركات في المطلب الثاني وعلى النحو التالي:

٣,١ تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي

ظهرت تقنيات الذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي نتيجة للثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم أجمع، ولا يمكن إنكار حقيقة أن الذكاء الاصطناعي ساهم في حل العديد من المشاكل التي كانت تواجه العنصر البشري، فهذه التطبيقات تعمل دون كلل ولا ملل وبنفس الوقت بهامش خطأ يكاد أن يكون منعدماً.

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه "يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين الأول ترمز إلى القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، والثانية فهي مرتبطة بالشيء الذي يكون من صنع الإنسان وبالتالي تطلق كلمة الذكاء الاصطناعي على الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزاً عن الأشياء الموجوجة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان ."

وعرف جانب فقهي آخر الذكاء الاصطناعي بأنه "فرع من فروع علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات يتم برمجته باستخدام الوسائل التقنية بهدف أداء المهام التي يقوم بها الإنسان ولكن بشكل احترافي أكثر وبهامش خطأ يكاد أن يكون منعدماً، ويتم برمجة هذه الآلآت لتقوم بوظائف التحليل والادراك والاستكشاف التي يقوم بها الإنسان الطبيعي بهدف تسهيل مهام اتخاذ القرار ."

وتمثل أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي بأنها أنظمة الكترونية تعتبر بأنها استثنائية في محاكاتها للذكاء البشري من خلال القدرة الكبيرة التي تتمتع بها في فهم وتحليل وربط الأمور من حولها وبنفس الوقت السرعة في اتخاذ القرارات وربطها مع علم المنطق وبحسب البرمجة التي أعدت لها لذلك، وبالتالي تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات واتخاذ القرارات مثل البشر تماماً مع هامش خطأ أقل بكثير.

٣,٢ آليات إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنظمة الحوكمة

كما بيينا سابقاً أن مهام تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تعد ولا تحصى، ويمكن استخدامها في مجال الحوكمة في الرقابة على مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة من خلال تطوير خوارزميات الرقابة الآلية على

أداء الرشكات وربطها مع المخرجات والمدخلات للشركة وفي نهاية المطاف مقارنتها مه أهداف الشركة، وكل ذلك دفع الخبراء في مجال الشركات إلى الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي للحصول على الخدمات المتكاملة ابتداءً من اجراءات تسجيل الشركة وانتهاءً بإيجاد الشركة حيز النفاذ على أرض الواقع والبدء بنشاطها التجاري ومروراً بكافة

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1033

اجراءات التسجيل .

ويعد استعانة أعضاء مجلس إدارة الشركة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أهم الصور الداعمة لحوكمة الشركة التجارية على اعتبار أن موضوع لجوء أعضاء مجلس الإدارة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتفق والاجراءات التي تفرضها قوانين الشركات في كافة التشريعات الوطنية وواجبات الرقابة المالية والإدارية على أعمال الشركة، وتتعدد صور استعانة مجلس الإدارة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فمن هذه الصور ما يمكن المجلس من ضبط النفقات والهدر المالي، وبنفس الوقت يمكن الاستهانة بهذه التطبيقات للحد من التسيب الإداري ورفع كفاءة الضبط الإداري .

ومما لاشك فيه أن مشكلة الإفصاح تعد من أهم المشاكل التي قد تخلق حالة من عدم الثقة ما بين مجلس إدارة الشركة والمتعاملين فيها حتى قد يطال الأمر ليمس المساهمين في الشركة، وبهذا الصدد يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تولي مهمة الإفصاح عن معلومات الشركة وإدارتها والتي تعد الحجر الأساس في نظام الحوكمة، وبغض النظر إذا ما كنا نتحدث عن إفصاح مالي أو غير ذلك، ويأتي دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من خلال إنشاء حسابات ومواقع على شبكة الانترنت تمكن كافة المتعاملين مع الشركة او المساهمين فيها مراقبة أداء الشركة والاطلاع على وضعها المالي والإداري لحظة بلحظة وكل هذا من شأنه بث الطمأنينة في نفس المتعاملين في الشركة .

ومما لاشك فيه أن السبب من وراء عدم تقبل فكرة التحول الرقمي في الأساس تتمحور حول الخوف من الاختراق الذي بدوره قد يؤدي إلى كشف بيانات وأسرار الشركات وبالتالي إضاعة العديد من الأسرار التي قد تلحق أضرار بالشركات، وعلى أرض الواقع فإن هناك نسبة كبيرة لوقوع مثل هذا الأمر إلا أن الأمر لا يمكن منعه بشكل مطلق، ولكن أوجد المشرع الأردني مثله مثل باقي التشريعات قواعد قانونية صارمة تطبق على الدخول الغير مشروع إلى شبكة المعلومات، ويتضح ذلك في نص المادة الثالثة حيث نص المشرع على ما يلي

" أ- يعاقب كل من دخل أو وصل قصدا إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام المعلومات أو وسيلة تقنية المعلومات أو أي جزء منها باي وسيلة دون تصريح أو بما يخالف أو يجاوز التصريح بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) ثلاثمائة دينار ولا تزيد على (٦٠٠) ستمائة دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين.

ب- إذا كان الدخول أو الوصول المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة لإلغاء أو حذف أو إضافة أو تدمير أو إفشاء أو نشر أو إعادة نشر أو إتلاف أو حجب أو تعديل أو تغيير أو نقل أو نسخ بيانات أو معلومات أو خسارة سريتها أو تشفير أو إيقاف أو تعطيل عمل الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات أو تقنية معلومات أو أي جزء منها فيعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (٦٠٠) ستمائة دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن(٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار إذا تمكن من تحقيق النتيجة .".

وخلاصة القول، إن موكبة التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي تعد أهم الطرق الحديثة التي لابد من اتباعها من قبل الشركات التجارية إذا كانت تسعى إلى النمو والتطور وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل الأسواق العالمية، وإن التحول الرقمي الذي يشهده العصر الحالي سيجبر الشركات على الانخراط فيه لما يحققه من مزايا توفر الوقت والجهد وتتسم بأنه أكثر كفاءة مما كان عليها الوضع السائد، إلا أن الأمر لا يخلو من العيوب، فمن وجهة نظر الباحث من أهم العيوب التي قد تواجه الشركات نتيجة لاستخدامها تقنيات الذكاء الاصطناعي هي التكلفة العالية جداً لاسيما أن هذه التقنيات بحاجة إلى مراجعة دورية وإجراء العديد من التحديثات عليها لضمان عملها بكامل طاقتها وكفاءتها، وبنفس الوقت قد تتعرض هذه التقنيات إلى ما يعرف بالاختراق وبالتالي ضياع المعلومات إلا أن الحلول دائماً موجودة، فمجرد القول بأن هناك مشكلة لا يجعلنا التسليم بها دون البحث عن حلول لها.

٤. الخاتمة

توصلنا إلى نهاية الدراسة، حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي كالتالي:

النتائج

١. تسهم الحوكمة في تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول بما يعمل على تدعيم نشاط الشركات التجارية.

٢. تعرف الحوكمة بأنها منهج لقيادة الشركة وتوجيهها والرقابة على أعمالها بحيث يشتمل هذا النظام على آليات لتنظيم العلاقات النختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

٣. توفر الحوكمة الجيدة للشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين.

٤. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي مصطلحاً شاملاً للتطبيقات التي تؤدي مهام معقدة كانت تتطلب في الماضي إدخالات بشرية.

٥. يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات من خلال الاستعانة بها بما في يتعلق بالإفصاح واستعانة مجلس الإدارة بالذكاء الاصطناعي لإدارة الشركة وبما يضمن أعلى درجات الشفافية وتقليل نسبة الخطأ.

التوصيات

١. يوصي الباحث الشركات التجارية بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة لما في ذلك في انعكاس على وضعها المالي وتطورها وتعزيز مكانتها التنافسية في القطاع التجاري.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1033

٢. يوصي الباحث المشرع الأردني بضرورة التعديل على النصوص القانونية من خلال إيجاد قواعد قانونية وإدماجها في قانون الشركات والتي تنظم عمل الذكاء الاصطناعي وتعزز دوره في الحوكمة.

٣. يوصي الباحث بضرورة مواكبة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي للاستفادة من المزايا التي يحققها وضرورة تتبع الحداثة التي يتوصل لها الذكاء الاصطناعي يوم بعد يوم.

٥. المراجع

كتاب:

١. البلعاوي، نصر (٢٠٢١)، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢. الحمدي، عبد المعظم (٢٠٢٠)، حوكمة الشركات، ط١، دار الكتب الطونية، اليمن، صنعاء.

٣. الدعجة، بخيت (٢٠٢٣)، الذكاء الاصطناعي أحد تحديات المسؤولية المدنية المعاصرة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤. الفقي، عبداللاه (٢٠١٢)، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. المغربي، محمد (٢٠٢٠)، حوكمة الشركات، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

٦. منى، عمار (٢٠٢٢)، حوكمة الشركات التجارية عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، المجلد١، العدد١.

الرسائل الجامعية:

١. الحياري، عمر (٢٠١٧)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الأبحاث المنشورة :

١. تلاحمة، خالد (٢٠١٢)، حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، العدد ٣، المجلد ٤.

٢. العبيدي، محمد (٢٠٢٠)، التنظيم القانوني لإعتماد نظم الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات وفقاً للقانون البحريني: دراسة مقارنة، الناشر: جامعة البحرين: عمادة الدراسات العليا والباحث العلمي، المجلد ١٧، العدد ٢.

٣. ميشيل، جورج (٢٠٢٣)، دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٥، العدد ٢.

التشريعات النافذة:

١. دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية- الشركات المساهمة الخاصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات غير المدرجة في البورصة.

٢. قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1033